



الجمهورية التونسية

## مشروع قانون المالية 2023

- إطار الميزانية  
متوسط المدى
- جدول التوازنات العامة  
لميزانية الدولة
- جدول عمليات تمويل  
الميزانية

ملحق 02-03-04

# الجمهورية التونسية وزارة المالية



- إطار الميزانية متوسط المدى الإجمالي  
وتوزيعه القطاعي
- جدول التوازنات العامة لميزانية الدولة
- جدول عمليات تمويل الميزانية

## الفهرس

3	.....مقدمة
4	..... إطار الميزانية متوسط المدى الإجمالي للفترة 2023-2025 وتوزيعه القطاعي
6	..... تقديرات موارد ميزانية الدولة للفترة 2023-2025
9	..... تقديرات نفقات ميزانية الدولة للفترة 2023-2025
15	..... عجز ميزانية الدولة المقدر خلال 2023-2025
15	..... التداين العمومي على المدى المتوسط
20	..... جدول التوازنات العامة لميزانية الدولة
22	..... جدول عمليات تمويل ميزانية الدولة

## مقدمة

كان للأزمة الصحية التي شهدتها العالم في أواخر سنة 2019 بانتشار جائحة كوفيد-19، أثر عميق على جل اقتصاديات العالم التي شهدت صعوبات متفاوتة أدت إلى اختلال توازن منظومة العرض والطلب وتراجع نسق النمو في العالم. ومع توفر التلقيح وتكثيف حملات التطعيم بدأت بوادر التعافي التدريجي في التجلي مع نهاية سنة 2021 وذلك باستعادة نسق النمو الاقتصادي ورفع إجراءات الحجر في جل بلدان العالم. إلا أن بداية سنة 2022 عرفت تطورات جيوسياسية هامة تمثلت في اندلاع صراع بين روسيا وأوكرانيا خلق أزمة عالمية جديدة فاقت تداعياتها السلبية على الاقتصاد العالمي كل التوقعات وأضفت مزيدا من الضبابية على الآفاق المستقبلية للنمو بالإضافة إلى تواصل ارتفاع نسب التضخم إلى مستويات مرتفعة في جل البلدان.

وقد تأثر الاقتصاد التونسي بهذه الصدمات الخارجية التي عمقت الصعوبات الهيكلية التي يعاني منها والتي تتجلى أساسا في تراجع الاستثمار وتباطؤ الإنتاج مما أدى إلى تراجع نسق النمو وارتفاع التضخم بنسق متسارع إلى معدلات غير مسبوقه. كما أدت الضغوطات الخارجية المتعلقة بارتفاع أسعار المواد الموردة وتراجع قيمة الدينار التونسي أمام أهم العملات الأجنبية إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطنين من ناحية وزيادة نفقات الميزانية بعنوان الدعم والتحويلات الاجتماعية من ناحية أخرى.

وقد ساهم هذا الوضع في تعميق أزمة المالية العمومية من خلال تفاقم عجز الميزانية وارتفاع حاجيات التمويل.

وفي المقابل، قامت الحكومة بإعداد برنامج وطني للإصلاحات الاقتصادية والمالية للفترة 2022-2026 لإنقاذ الاقتصاد وتحقيق التصحيح المرجو لوضعية المالية العمومية انطلق في سنة 2022 ويهدف بالأساس إلى ضمان الاستقرار المالي والاقتصادي على المدى القصير والمتوسط.

وتعتمد تقديرات الميزانية متوسطة المدى للفترة 2023-2025 على مدى التقدم في تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية لما لهذه الإصلاحات من تأثير مباشر وغير مباشر على موارد ونفقات ميزانية الدولة للفترة القادمة.

## إطار الميزانية متوسط المدى الإجمالي للفترة 2025-2023 وتوزيعه القطاعي

## إطار الميزانية متوسط المدى للفترة 2025-2023

تعكس تقديرات الميزانية متوسطة المدى للفترة 2025-2023 برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية الذي شرعت الحكومة في تجسيده منذ بداية سنة 2022 والذي يهدف بالأساس إلى:

- تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام،
- تحسين مناخ الأعمال وإعادة الثقة مع شركاء تونس بما يوفر أرضية ملائمة لاستقطاب المستثمرين الأجانب والمحافظة على موقع البلاد التونسية كوجهة جاذبة للاستثمار،
- المحافظة على الدور الاجتماعي للدولة ومساندة الطبقات الاجتماعية الهشة والمحافظة على القدرة الشرائية،
- إرساء جباية عادلة لا تثقل كاهل المؤسسات والأفراد،
- تحسين حوكمة إدارة القطاع العام.

وفي إطار التحكم العاجل في التوازنات المالية الكبرى، ستركز الجهود على تسريع نسق تنفيذ الإصلاحات على مستوى الجباية وتحسين جهود الاستخلاص وتعزيز موارد الدولة من جهة، والتحكم في النفقات العمومية من خلال ترشيد التصرف في منظومة الدعم وتطوير حوكمة المؤسسات العمومية جهة أخرى بشكل يمكن من تفادي الانزلاقات في التوازنات والحفاظ على استدامة المالية العمومية.

وعلى هذا الأساس تم إعداد تقديرات موارد ونفقات ميزانية الدولة للفترة 2025-2023 والتي تتميز أساساً بـ:

- دعم مناب الموارد الذاتية في ميزانية الدولة لتبلغ 73.8% من جملة موارد الدولة في سنة 2025 مقابل 67.6% محينة لسنة 2022 و 61% مسجلة في 2021.
- تفعيل برنامج الإصلاح الجبائي وتعزيز جهود الاستخلاص لتحقيق تطور المداخل الجبائية بنسبة 11.2% كمعدل للفترة 2025-2023.
- عدم إثقال كاهل الفاعلين الاقتصاديين والمحافظة على معدل نسبة الضغط الجبائي في مستوى لا يتجاوز 25% خلال الفترة 2025-2023.
- التحكم في نفقات التأجير باعتبار ما تضمنه اتفاق الحكومة مع الاتحاد العام التونسي للشغل حول البرنامج العام للزيادة في الأجور للفترة 2025-2023 وعدم إقرار زيادات

قطاعية جديدة. وبذلك من المتوقع أن تتطور هذه النفقات بمعدل 5.4% خلال الفترة 2025-2023 لتبلغ نسبة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي مستوى 12.9% في أفق سنة 2025 مقابل 15.1% متوقعة لسنة 2022 و 15.5% مسجلة في سنة 2021.

- التحكم في نفقات التسيير وترشيدها حسب الأولويات والتقيد بمستوى الاعتمادات المرسمة بالميزانية. ويتوقع تطورها بمعدل 12% خلال الفترة 2025-2023.
- مواصلة إصلاح منظومة الدعم لتوجيهه نحو مستحقيه الفعليين من خلال المرور تدريجيا من دعم الأسعار إلى دعم الدخل وتدعيم شبكة الأمان الاجتماعي. وسيتم تفعيل برنامج الإصلاح الممتد على أربع سنوات إلى التقليل في نسبة الدعم من الناتج الإجمالي المحلي لتبلغ 1.7% في أفق سنة 2025 مقابل 8.3% مقدرة لسنة 2022 و 4.6% مسجلة في سنة 2021.
- دعم دور الدولة في تشجيع الاستثمار وخلق مناخ أعمال سليم ومحفز من خلال حسن حوكمة النفقات الجارية وتوفير حيز مالي موجه للنفقات ذات الصبغة الاستثمارية.

## تقديرات موارد ميزانية الدولة للفترة 2025-2023

تعتبر المحافظة على استدامة المالية العمومية والتوازنات المالية الكبرى من أهم أهداف برنامج الإصلاحات على المدى المتوسط حيث سيتم العمل على تعزيز الموارد الذاتية لميزانية الدولة وتطورها بمعدل 10.4% خلال الفترة 2025-2023. ومن المنتظر أن يرتفع مناب الموارد الذاتية من جملة موارد الدولة إلى مستوى 73.8% وحوالي 28% من الناتج المحلي الإجمالي في أفق سنة 2025 مقابل 61% و 26% على التوالي مسجلة في 2021.

### 1. المداخل الجبائية

تم إعداد تقديرات المداخل الجبائية للفترة 2025-2023 على أساس الفرضيات المتعلقة بمؤشرات الاقتصاد الكلي وباعتبار الأثر المالي للإجراءات المبرمجة في إطار برنامج الإصلاح الجبائي الذي يهدف بالأساس إلى تطوير السياسة الجبائية وملاءمة أوليات الدولة في تعزيز مواردها الذاتية مع مبادئ الشفافية والعدالة الجبائية مما يمكن من تحسين مناخ الاستثمار ويدعم نمو اقتصادي شامل ومستدام.

ومن المنتظر أن تحقق المداخل الجبائية الجمالية تطورا بمعدل 11.2% للفترة 2023-2025 مقابل نسبة 18.5% متوقعة لسنة 2022 باعتبار مردود العفو الجبائي الذي تم اقراره في قانون المالية الأصلي لسنة 2022.

وتم إعداد هذه التقديرات باعتبار تقدم تنفيذ الإصلاحات الجبائية والتي تشمل جملة من الإجراءات سيتم تجسيدها على امتداد الفترة 2023-2025 وترتكز على هدفين أساسيين وهما:

- تحسين قدرة الدولة على تحصيل مداخيلها الجبائية ودعم الميزانية دون إثقال كاهل الفاعلين الاقتصاديين،
- إرساء نظام جبائي عادل وشفاف يساهم في دفع الاستثمار الخاص وخلق اقتصاد مستدام وشامل يضمن رؤية أفضل لمختلف الفاعلين الاقتصاديين على المدى المتوسط ويضمن حقوقهم ويحد من الفوارق الجبائية.

وتبوب هذه الإجراءات حسب المحاور التالية كما يلي:

### **المحور 1: تحسين الاستخلاص وتوفير الموارد ومقاومة التهرب الجبائي والاقتصاد الموازي في اتجاه دعم موارد الميزانية من خلال خاصة:**

- مواصلة إصلاح الأنظمة التقديرية للضريبة على الدخل وحصرها في مستحقيها ومواصلة المسح الميداني للتثبت من مدى أحقية المطالبين بالضريبة من الانتفاع بهذا النظام ومراجعة النظام الجبائي للمبادر الذاتي.
- مراجعة بمقتضى الأمر عدد 802 لسنة 2022 المؤرخ في 09 نوفمبر 2022 قائمة الأنشطة المستثناة من الانتفاع بالنظام التقديري للضريبة على الدخل في اتجاه حصر النظام المذكور في صغار المستغلين،
- ترشيد الإعفاءات بعنوان مداخيل رأس المال ومراجعة النسب وتوظيف الضريبة حسب مدة التملك لتفادي المضاربة،
- الحذف التدريجي لنظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة وبالتوازي العمل على تحسين نظام إرجاع فائض هذا الأداء،
- حفز الامتثال الضريبي وتحسين استخلاص الأداء من خلال مراجعة خطايا التأخير في دفع الأداء،
- مقاومة التهرب الجبائي وتحسين نسبة الامتثال الضريبي بالترفيغ في نسبة التسبقة على واردات مواد الاستهلاك بالنسبة إلى المؤسسات التي في حالة إغفال كلي أو جزئي عن إيداع كامل تصاريحها الجبائية وكذلك المؤسسات التي تكون وضعيتها الجبائية مسواة غير أنها لا تصرح بمداخيلها أو أرباحها الحقيقية،



- تدعيم الموارد البشرية باعتماد نظام الحراك الوظيفي للأعوان وإحداث هياكل مراقبة جبائية جديدة (مراكز جهوية ومكاتب مراقبة أداوات).
- سن إجراءات لتعبئة موارد الميزانية بعنوان سنة 2023 دون إرساء أداوات جديدة من خلال خاصة تحسين مردودية المساهمة الاجتماعية التضامنية.

## **المحور 2: إرساء جباية عادلة ونظام شفاف يساهم بصفة فعالة في النمو الاقتصادي ودعم الاستثمار وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال خاصة:**

- مراجعة جدول الضريبة على الدخل وإعادة توزيع مختلف شرائح الدخل،
- التوحيد التدريجي لنسب الضريبة على الشركات في اتجاه ضبطها في نسبة موحدة،
- مراجعة الحد الأدنى لرقم المعاملات السنوي الجملي للإخضاع للأداء على القيمة المضافة (100 ألف دينار) المحقق من قبل تجار التفصيل،
- تبسيط منظومة الأداء على القيمة المضافة من خلال التقليل في عدد نسب الأداء على القيمة المضافة من 3 نسب (7% و13% و19%) إلى نسبتين،
- مراجعة جباية المعاليم الصناديق الخاصة للخزينة ودراسة إمكانية توحيد المعاليم لفائدة الصناديق المذكورة في معلوم واحد يوزع مردوده على مختلف الصناديق.

## **المحور 3: ترشيد الامتيازات الجبائية والتحكم فيها من خلال خاصة:**

- التقليل من الأنظمة الجبائية التفاضلية وحصرها في القطاعات والأنشطة ذات الأولوية،
- رقمنة الإدارة والمعاملات مع المطالبين بالضريبة (رقمنة شهادات الإعفاء من الخصم من المورد ...) ووضع آليات تخول المتابعة الآلية والحينية للمطالبين بالضريبة المنتفعين بامتيازات جبائية.

## **المحور 4: مواصلة السياسة الجبائية الرامية إلى إرساء اقتصاد مستدام وشامل من**

- خلال دراسة إمكانية توحيد مختلف الاقتطاعات والمعاليم التي تخضع لها بعض الأنشطة والمنتجات الطاقية الملوثة في معلوم واحد "معلوم على الكربون".

## **المحور 5: رقمنة إدارة الجباية وتيسير الخدمات للمطالبين بالأداء لتوفير قاعدة بيانات ودعم الشفافية من خلال خاصة:**

- تفعيل التبادل الإلكتروني للإعلامات والمكاتبات المتعلقة بالأداء بين مصالح الجباية والمطالبين بالأداء بالوسائل الإلكترونية الموثوق به،
- مواصلة إبرام اتفاقيات تبادل المعلومات مع مختلف الهياكل العمومية لتشبيك المعطيات،

- استكمال إرساء الحساب الجبائي الموحد الذي يمكن المطالبين بالأداء من عدة خدمات عبر الطرق الالكترونية (الاطلاع على الوضعية الجبائية، تصريح المؤجر، ...).
- اعتماد منظومة التصرف في المخاطر "SeDAR" لانتقاء الملفات ذات المخاطر.
- استكمال تفعيل نظام جهاز تسجيل العمليات.
- الترفيع في عدد المنخرطين ضمن منظومة التصريح ودفع الأداء عن بعد.

## 2. المداخل غير الجبائية

تم إعداد تقديرات المداخل غير الجبائية للفترة 2023-2025 على أساس تطور مختلف مصادرها وخاصة منها:

- المداخل المتأتية من النفط والغاز باعتماد معدل سعر برميل النفط في حدود 89 دولار في 2023 على أن يشهد تراجعاً لمستوى 79.6 دولار في سنة 2025 وباعتبار استقرار كميات إنتاج النفط وتقدير كميات الغاز الجزائري العابرة للبلاد التونسية في حدود 25 مليار متر مكعب تعاقدى سنويا.
- تحسن عائدات مساهمات بعض المؤسسات العمومية في مداخل الدولة بالعلاقة مع استرجاع نسق نشاطها وتطور مردوديتها.

## 3. الهبات

تواصل برامج التعاون لدعم الميزانية وخاصة مع الاتحاد الأوروبي. وقد تم تقدير مبلغ 354 م.د بعنوان الهبات في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2023 ومبلغ 222 م.د لسنة 2024 ومبلغ 167 م.د لسنة 2025.

## تقديرات نفقات ميزانية الدولة للفترة 2023-2025

تهدف برامج الإصلاح على مستوى سياسة المالية العمومية إلى تحسين التحكم في النفقات مع المحافظة على دور الدولة الاجتماعي في مساندة الفئات الهشة والأسر ضعيفة الدخل مما يمكن من خلق هامش مالي يمكن توجيهه لنفقات الاستثمار العمومي مما يمكن من تطوير أداء وكفاءة القطاع العمومي وتهيئة البنية التحتية الضرورية لتحفيز الاستثمار الخاص.

ومن المقدر أن تشهد جملة نفقات الميزانية تطورا بمعدل 5% خلال الفترة 2023-2025 وتتوزع كما يلي:

## 1. نفقات التأجير

تمثل كتلة الأجور نسبة 46.5% من نفقات ميزانية الدولة و60.2% من الموارد الذاتية للميزانية في 2021. ويعتبر التحكم في تطورها ركيزة أساسية لنجاح برنامج الإصلاحات من أجل تجنب مزيد من الانزلاق على مستوى المالية العمومية وضمان ديمومتها من ناحية، وتوفير حيز مالي في ميزانية الدولة يوجه للنفقات الاجتماعية والاستثمار العمومي من ناحية أخرى.

ومن المتوقع أن تسجل نفقات التأجير معدل تطور بـ 5.4% خلال الفترة 2023-2025 مقابل تطور متوقع بـ 8.2% في 2022. وبذلك سيتم العمل على التحكم في كتلة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 12.9% في أفق سنة 2025 مقابل 15.1% متوقعة في سنة 2022 و15.5% مسجلة في سنة 2021.

وقد تم إعداد تقديرات نفقات التأجير على أساس الفرضيات التالية:

- إقرار زيادة عامة في الأجور لكافة أعوان الوظيفة العمومية خلال الفترة 2022-2025. وقد تم للغرض إبرام اتفاق بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل في 15 سبتمبر 2022. ويبين الجدول الموالي روزنامة تنفيذ البرنامج العام للزيادة في الأجور للفترة 2022-2025 حسب أصناف الموظفين:

الجملة	القسط الثالث جانفي 2025	القسط الثاني جانفي 2024	القسط الأول أكتوبر 2022	الصف
300	100	100	100	أ 1
270	90	90	90	أ 2
220	74	73	73	أ 3
210	70	70	70	ب
195	65	65	65	ج و د وبقية العملة

- إعداد روزنامة جديدة لتطبيق اتفاق 6 فيفري 2021 دون مفعول رجعي كالآتي:

- الجزء الأول: 25% في ماي 2022

- الجزء الثاني: 25% في ماي 2023

- الجزء الثالث: 50% في ماي 2024

- عدم تطبيق مقتضيات القانون عدد 38 لسنة 2020 والمتعلق بأحكام استثنائية للانتداب في القطاع العمومي.

- حصر الانتدابات الجديدة في القطاعات ذات الأولوية على غرار قطاعي الصحة والتعليم والتخفيض التدريجي لعدد الرخص الممنوحة لمدارس التكوين خلال الفترة 2025-2023.

ويبين الجدول التالي تقديرات الانتدابات في الوظيفة العمومية وعدد الرخص التي سيتم منحها لمدارس التكوين خلال الفترة 2025-2022:

2025	2024	2023	2022	
<b>11000</b>	<b>8000</b>	<b>8397</b>	<b>18442</b>	<b>الانتدابات الجمالية</b>
4060	5310	4503	11286	خريجي مدارس التكوين
6241	2020	2325	6246	أساتذة تعليم أساسي
218	225	161		أطباء الاختصاص
481	445	1408	910	انتدابات أخرى
<b>3900</b>	<b>3800</b>	<b>5050</b>	<b>4500</b>	<b>عدد الرخص لمدارس التكوين</b>

- إيقاف العمل بصيغة التعاقد بعقود طويلة الأجل مع عمال الحضائر سواء على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي أو على مستوى المؤسسات العمومية. علما وأن الأمر عدد 436 لسنة 2021 المؤرخ في 17 جوان 2021 نصّ على إنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية في غير المجال المحدد لها انطلاقا من جوان 2021 وعلى تسوية وضعيات عمال الحضائر الذين لا تتجاوز أعمارهم 45 سنة وعددهم 31000 على مدى 5 سنوات بمعدل 6000 عوناً سنوياً انطلاقاً من سنة 2022.

ويبين الجدول الموالي تطور نفقات الأجور خلال الفترة 2025-2023 والنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

2025	2024	2023	2022	
<b>25536</b>	<b>24355</b>	<b>22772</b>	<b>21832</b>	<b>نفقات الأجور (م.د.)</b>
4.8	7.0	4.3	8.2	نسبة التطور (%)
12.9	13.5	14.0	15.1	كتلة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي (%)

أما على مستوى تطوير التصرف في الموارد البشرية وفي نظام التأجير بالوظيفة العمومية سيتم العمل على إرساء جملة من الإصلاحات على المدى المتوسط التي من شأنها أن تحسن في جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتدعم الشفافية على غرار:

- مواصلة العمل بإجراء التمديد في مدة العطلة لبعث مؤسسة (إجراء تم إقراره في قانون المالية 2022)،
  - توفير إمكانية العمل عن بعد في الوظيفة العمومية (مرسوم رئاسي عدد 310 وعدد 387 لسنة 2022)،
  - دعم برنامج الحراك الوظيفي داخل القطاع العام (أمر رئاسي عدد 387 لسنة 2022 المؤرخ في 18 أبريل 2022 يتعلق بالتنقل الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.
- كما سيتم العمل على إعداد خارطة طريق وروزنامة برنامج إصلاحي شامل في السداسي الأول من سنة 2023 يهدف أساسا إلى:

- تعزيز قدرة وظيفة إدارة الموارد البشرية على حسن حوكمة الأجور والتنسيق المطلوب بين مختلف القطاعات،
- توفير الوسائل المادية واللوجستية اللازمة لتحسين حوكمة تأجير الموظفين وتطوير مكتسبات العاملين بهذا المجال،
- تسهيل الحراك بين الإدارة المركزية والجهات،
- إقرار قانون جديد للوظيفة العمومية في أفق سنة 2023 لحوصلة كل الإصلاحات المقررة.

## 2. نفقات التسيير

تمثل نفقات التسيير المبرمجة لسنة 2023 نسبة 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي وهي تتضمن مبلغ 200 م.د بعنوان خلاص متخلدات الصيدلية المركزية. وستراجع نسبة نفقات التسيير من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى 1.3% في سنتي 2024 و2025 حيث سيم العمل على تحسين التصرف في هذه النفقات والتقيد بالمبالغ المرسمة في مشروع الميزانية لكل سنة لتلافي أي متخلدات لدى المزودين العموميين أو المؤسسات العمومية.

## 3. نفقات الدعم

شهدت أسعار المواد الغذائية وأسعار المحروقات ارتفاعا قياسيا في الأسواق العالمية بشكل ضاعف الضغوطات المسلطة على نفقات الدعم التي من المقدر أن تبلغ في سنة 2022 مستوى 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي و23.6% من جملة نفقات الميزانية، مما زاد من المخاطر المتعلقة باستدامة المالية العمومية وحدّ من قدرة الدولة على تخصيص

اعتمادات موجهة لمساندة الفئات الاجتماعية الهشة والاستثمار العمومي وبالتالي دفع النمو الذي من شأنه خلق الثروة وفرص العمل.

وفي نفس السياق تم إعداد دراسات لتشخيص مواطن ضعف منظومة الدعم الحالية خاصة فيما يتعلق بعمليات تهريب وتبذير المنتوجات المدعمة وعدم توجيه الدعم لمستحقيه الفعليين.

وتعتمد تقديرات نفقات الدعم للفترة 2023-2025 على مدى التقدم في تنفيذ برنامج الإصلاح واعتماد منظومة الدعم الجديدة. وبذلك، من المتوقع أن تتراجع نسبة الدعم من جملة نفقات الميزانية إلى حدود 5.7% في نهاية سنة 2025 أي ما يعادل نسبة 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل نسبة 16.4% و 5.4% على التوالي مقدرة لسنة 2023 وفي المقابل سترتفع التحويلات المالية المباشرة لتبلغ 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي في أفق سنة 2025.

### على مستوى إصلاح منظومة دعم المحروقات

سيتم العمل على الإلغاء التدريجي لدعم الطاقة من خلال:

- مواصلة تطبيق التعديل الآلي للأسعار بالنسبة لمنتجات الوقود الثلاثة بانتظام إلى غاية بلوغ حقيقة الأسعار. ويتوقع بلوغ حقيقة الأسعار في أفق سنة 2023.
- مواصلة دعم النقل العمومي كإجراء لدعم الأسر والفئات الاجتماعية ضعيفة ومتوسطة الدخل.
- إرساء التعديل الدوري لتعريفات الكهرباء والغاز إلى غاية بلوغ حقيقة الأسعار المتوقع في نهاية سنة 2026 مع مراعاة الأسر الفقيرة وضعيفة الدخل. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم إحداث لجنة فنية مكلفة بوضع آليات التقليل التدريجي والمستدام في الدعم الموجه لأسعار الكهرباء والغاز الطبيعي في فيفري 2022.
- تشجيع استثمار القطاع الخاص في إنتاج الكهرباء وخاصة في مصادر الطاقة المتجددة وسيقع إنشاء هيئة تعديلية لحوكمة القطاع ومراقبته في نهاية الثلاثي الأول من 2023.

## على مستوى إصلاح منظومة دعم المواد الأساسية:

- استبدال النظام الحالي لدعم أسعار المواد الغذائية الأساسية والغاز المسال الموجه للاستعمال المنزلي بنظام جديد يركز على دعم الدخل والتحويلات النقدية المباشرة.
  - إعداد منصة إلكترونية لتسجيل كل الأسر للانتفاع بالتحويلات علماً وأن كل المسجلين في برنامج الأمان الاجتماعي سيقع إدراجهم آلياً في المنصة.
  - انخراط المواطنين في برنامج الإصلاح من خلال التسجيل في المنظومة الإعلامية لحوكمة الدعم والتحويلات النقدية.
- وستمكن هذه المنظومة من ترشيد التصرف في نفقات الدعم من خلال خاصة توجيه الدعم لمستحقيه ومقاومة ظواهر الاحتكار والمضاربة والتهريب والتبذير.

## 4. التدخلات الأخرى

من المنتظر أن تبلغ نفقات التدخلات دون الدعم حوالي 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي و 13.2% من جملة نفقات الميزانية في سنة 2022 لترتفع هذه النسب إلى مستوى 6.3% و 21.4% على التوالي في أفق سنة 2025.

وتأخذ هذه التقديرات بعين الاعتبار لجملة من الإجراءات أهمها:

- العمل على توسيع تغطية قاعدة بيانات برنامج الأمان الاجتماعي لتشمل حوالي 310000 أسرة في نهاية 2022 (أي بزيادة 40000 أسرة) باستخدام نموذج جديد للتسجيل كما سيتم توسيع عدد الأسر المؤهلة بزيادة قرابة 10000 سنوياً إلى غاية 2026.
- برمجة تحويلات شهرية لفائدة العائلات المعوزة في حدود 220 ديناراً عوضاً عن 200 دينار ابتداءً من سنة 2023 بتكلفة جمالية تقدر بـ 77 م.د مع الترفيع فيها بـ 20 دينار سنوياً.
- تخصيص منح شهرية لفائدة الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم 5 سنوات في حدود 30 ديناراً للطفل الواحد و 20 ديناراً إضافية للأطفال من ذوي الاحتياجات الخصوصية.
- برامج أخرى على غرار الإعانات الظرفية لفائدة العائلات المعوزة ودعم النقل المدرسي والجامعي وبرنامج التمكين الاقتصادي للمرأة.

## 5. نفقات الاستثمار والعمليات المالية

تمثل نفقات الاستثمار والعمليات المالية 7.3% من نفقات الميزانية و2.6% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2022 محينة. ومن المتوقع أن تحقق نفقات الاستثمار والعمليات المالية تطوراً بمعدل 21.8% خلال الفترة 2025-2023 لتبلغ حوالي 11.3% من جملة نفقات الميزانية في نهاية سنة 2025 أي ما يعادل نسبة 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

كما تتضمن هذه التقديرات على المدى المتوسط تفعيل جملة من الإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات والمنشآت العمومية وخاصة منها:

- تدقيق وتقييم الديون المتقاطعة بين المنشآت والمؤسسات العمومية والدولة ورصد الاعتمادات الكافية على المدى المتوسط لتسويتها.
- دراسة الوضعية المالية للمنشآت والمؤسسات العمومية وحاجياتها.

## عجز ميزانية الدولة المقدر خلال 2025-2023

تفضي تقديرات موارد ميزانية الدولة ونفقاتها للفترة 2025-2023 إلى تسجيل عجز في ميزانية الدولة (دون الهبات والتخصيص والمصادرة) بنسبة -5.2% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2023، سيتراجع تدريجياً إلى مستوى -2.2% من الناتج المحلي الإجمالي في أفق سنة 2025 وبالتالي تسجيل نتيجة أولية إيجابية بـ +0.9% من الناتج المحلي الإجمالي وهو مؤشر إيجابي يدل على استعادة التوازنات المالية وبداية التحكم في نسق التداين العمومي.

## التداين العمومي على المدى المتوسط

شهدت نسبة التداين العمومي ارتفاعاً متواصلاً خلال العشر سنوات الأخيرة لتبلغ مستوى 80.2% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2022 محينة. وسيتمكن تفعيل برنامج الإصلاح على المدى المتوسط من التحكم في هذه النسبة وتلافي مزيد من الانزلاقات وتغيير المنحى التصاعدي ليبلغ مستوى الدين العمومي 70.5% من الناتج المحلي الإجمالي في أفق سنة 2025.



## وخلصه لكل ما سبق،

يمر الاقتصاد التونسي والمالية العمومية بفترة انتقالية دقيقة تتطلب تركيز جميع الجهود من طرف كل الفاعلين الاقتصاديين لإنجاح برنامج الإصلاحات وتحقيق الأهداف المرسومة وخاصة استعادة نسق النمو الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز الأمن الاجتماعي والمحافظة على سلامة المالية العمومية التحكم في التوازنات المالية من خلال خاصة:

- تحسين موارد الدولة وتكريس العدالة الجبائية.
- التحكم في نفقات التأجير وإعادة هيكلة الوظيفة العمومية.
- تحسين الحوكمة في إدارة المؤسسات العمومية وتعزيز الشفافية.
- مواصلة إصلاح منظومة الدعم وتدعيم الدور الاجتماعي للدولة.

**وتحصل الجداول الموالية تقديرات إطار الميزانية متوسط المدى الإجمالي للفترة 2023-2025 وتوزيعه القطاعي:**

## الإطار العام للميزانية متوسط المدى

## أ- جدول التوازنات العامة للميزانية

## 1- موارد الدولة وتكاليفها (بحساب م.د)

2025	2024	2023	2022		2021	2020		
			ق.م	ق.م.ت				
توقعات		ق.م	ق.م.ت	ق.م				
2.4	2.1	1.8	2.2	2.6	4.3	8.6-		<b>الفرضيات</b>
79.6	83.4	89	100.5	75	70.7	41.7		نسبة النمو بالأسعار القارة (%)
								سعر برميل النفط بالدولار
74854	71183	69914	60820	57291	55032	48838		جملة موارد الدولة
55274	50200	46424	41130	38618	33547	30494		1 موارد الميزانية
19580	20983	23490	19690	18673	21485	18343		2 موارد الخزينة
74854	71183	69914	60820	57291	55032	48838		جملة تكاليف الدولة
58877	56471	53921	50914	47166	43441	40894		1 تكاليف الميزانية
15977	14712	15993	9906	10125	11591	7943		2 تكاليف الخزينة دون تمويل العجز

## 2- جدول عمليات الميزانية (بحساب م.د)

2025	2024	2023	2022		2021	2020		
توقعات		ق.م	ق.م.ت	ق.م				
55274	50200	46424	41130	38618	33547	30494	جملة مداخيل الميزانية	
10.1%	8.1%	12.9%	22.6%	12.1%	10.0%	-5.3%	التطور (%)	
49587	44880	40536	36040	35091	30405	27147	المداخيل الجبائية	1
10.5%	10.7%	12.5%	18.5%	13.9%	12.0%	-6.1%	التطور (%)	
5520	5098	5534	3975	3067	3098	2568	المداخيل غير الجبائية	2
167	222	354	1115	460	44	779	الهبات	3
58877	56471	53921	50914	47166	43441	40894	جملة نفقات الميزانية	
4.3%	4.7%	5.9%	17.2%	6.6%	6.2%	14.3%	التطور (%)	
25536	24355	22772	21832	21573	20182	19203	نفقات التأجير	1
2552	2323	2314	1840	1987	2157	2357	نفقات التسيير	2
15934	16118	17222	18707	14267	12592	11223	نفقات التدخلات	3
3349	5215	8832	11999	7262	6031	4486	الدعم	1-3
12585	10903	8390	6708	7005	6561	6737	التدخلات الأخرى	2-3
6290	5631	4692	3567	4183	4506	4186	نفقات الاستثمار	4
363	325	57	131	131	303	189	نفقات العمليات المالية	5
6278	5912	5307	4553	4326	3701	3736	نفقات التمويل	6
1924	1808	1556	284	698			النفقات الطارئة وغير الموزعة	7

2675	359-	2190-	5231-	4222-	6193-	6664-	النتيجة الأولية باعتبار الهبات والتخصيص والمصادرة	1
%1.3	%0.2-	%1.3-	%3.6-	%3.1-	%4.7-	%5.6-	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	
1819	731-	3200-	6546-	4982-	6287-	7493-	النتيجة الأولية دون اعتبار الهبات والتخصيص والمصادرة	2
%0.9	%0.4-	%2.0-	%4.5-	%3.6-	%4.8-	%6.3-	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	
4459-	6643-	8507-	11099-	9308-	9988-	11229.3-	النتيجة الجمالية دون اعتبار الهبات والتخصيص والمصادرة	3
%2.2-	%3.7-	%5.2-	%7.7-	%6.7-	%7.7-	%9.4-	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	

## إطار النفقات متوسط المدى القطاعي (بحساب 1000 دينار)

2025	2024	2023	المهام والمهام الخاصة	
تقديرات				
40 000	38 000	36 000	1- مجلس نواب الشعب	
			2- المجلس الوطني للجهات و الأقاليم	
203 000	191 000	191 000	3- رئاسة الجمهورية	
276 000	260 000	252 613	4- رئاسة الحكومة	
6 224 000	5 864 000	5 697 400	5- مهمة الداخلية	
992 000	935 000	908 000	6- مهمة العدل	
362 000	341 000	331 000	7- مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	
4 096 000	3 859 000	3 750 000	8- مهمة الدفاع الوطني	
197 000	185 000	180 140	9- مهمة الشؤون الدينية	
1 293 000	1 219 000	1 184 000	10- مهمة المالية	
1 016 000	957 000	930 000	11- مهمة الإقتصاد والتخطيط	
91 000	86 000	83 500	12- مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	
2 147 000	2 022 000	1 965 000	13- مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	
2 059 000	3 388 000	5 971 200	14- مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	
1 729 000	3 077 000	5 669 000	منها دعم المحروقات	
808 000	1 481 000	2 689 280	15- مهمة التجارة و تنمية الصادرات	
626 000	1 310 000	2 523 000	منها دعم المواد الأساسية	
164 000	155 000	150 150	16- مهمة تكنولوجيات الإتصال	
190 000	179 000	174 000	17- مهمة السياحة	
2 058 000	1 938 000	1 883 500	18- مهمة التجهيز والإسكان	
470 000	450 000	414 562	19- مهمة البيئة	
1 400 000	1 210 000	1 011 475	20- مهمة النقل	
994 000	828 000	640 000	منها دعم النقل	
431 000	407 000	395 000	21- مهمة الشؤون الثقافية	
935 000	881 000	856 000	22- مهمة الشباب والرياضة	
261 000	246 000	239 000	23- مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	
3 998 000	3 767 000	3 660 000	24- مهمة الصحة	
5 846 000	4 681 000	3 302 000	25- مهمة الشؤون الإجتماعية	
3 000 000	2 000 000	640 000	منها تحويلات لفائدة الأسر	
8 248 000	7 770 000	7 550 000	26- مهمة التربية	
2 352 000	2 216 000	2 153 000	27- مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	
1 082 000	1 020 000	990 612	28- مهمة التشغيل والتكوين المهني	
4 425	4 170	4 051	29- المجلس الأعلى المؤقت للقضاء	
			30- المحكمة الدستورية	
34 000	32 000	31 500	31- محكمة المحاسبات	
32 000	30 000	74 000	32- الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	
		45 000	منها نفقات الانتخابات	
<b>47 309 425</b>	<b>45 812 170</b>	<b>47 057 983</b>	<b>الجملة الفرعية 1</b>	
6 278 000	5 912 000	5 307 000	33- نفقات التمويل	
5 289 975	4 746 830	1 556 017	34- النفقات الطارئة والغير موزعة	
<b>11 567 975</b>	<b>10 658 830</b>	<b>6 863 017</b>	<b>الجملة الفرعية 2</b>	
<b>58 877 400</b>	<b>56 471 000</b>	<b>53 921 000</b>	<b>الجملة</b>	

## جدول التوازنات العامة لميزانية الدولة

أ- جدول التوازنات العامة للميزانية  
1- موارد الدولة و تكاليفها (بحساب م.د.)

2023	2022		2021	2020		
	ق.م	ق.م.ت				
69914	60820	57291	55032	48838	جملة موارد الدولة	
46424	41130	38618	33547	30494	موارد الميزانية	1
23490	19690	18673	21485	18343	موارد الخزينة	2
69914	60820	57291	55032	48838	جملة تكاليف الدولة	
53921	50914	47166	43441	40894	تكاليف الميزانية	1
15993	9906	10125	11591	7943	تكاليف الخزينة دون تمويل العجز	2

2- جدول عمليات الميزانية (بحساب م.د.)

2023	2022		2021	2020		
	ق.م	ق.م.ت				
46424	41130	38618	33547	30494	جملة مداخيل الميزانية	
12.9%	22.6%	12.1%	10.0%	-5.3%	التطور (%)	
40536	36040	35091	30405	27147	المداخيل الجبائية	1
12.5%	18.5%	13.9%	12.0%	-6.1%	التطور (%)	
5534	3975	3067	3098	2568	المداخيل غير الجبائية	2
354	1115	460	44	779	الهبات	3
53921	50914	47166	43441	40894	جملة نفقات الميزانية	
5.9%	17.2%	6.6%	6.2%	14.3%	التطور (%)	
22772	21832	21573	20182	19203	نفقات التأجير	1
2314	1840	1987	2157	2357	نفقات التسيير	2
17222	18707	14267	12592	11223	نفقات التدخلات	3
4692	3567	4183	4506	4186	نفقات الاستثمار	4
57	131	131	303	189	نفقات العمليات المالية	5
5307	4553	4326	3701	3736	نفقات التمويل	6
1556	284	698			النفقات الطارئة وغير الموزعة	7

2190-	5231-	4222-	6193-	6664-	النتيجة الأولية باعتبار الهبات والتخصيص والمصادرة	1
%1.3-	%3.6-	%3.1-	%4.7-	%5.6-	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	
3200-	6546-	4982-	6287-	7493-	النتيجة الأولية دون اعتبار الهبات والتخصيص والمصادرة	2
%2.0-	%4.5-	%3.6-	%4.8-	%6.3-	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	
8507-	11099-	9308-	9988-	11229-	النتيجة الجمالية دون اعتبار الهبات والتخصيص والمصادرة	3
%5.2-	%7.7-	%6.7-	%7.7-	%9.4-	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	

## جدول عمليات تمويل ميزانية الدولة

## 3- جدول عمليات تمويل الميزانية (عمليات الخزينة) (بحساب م.د)

2023	2022		2021	2020		
	ق.م	ق.م.ت				
23490	19690	18673	21485	18343	جملة موارد الخزينة	
24392	21194	19983	14225	15897	جملة موارد الاقتراض	1
14859	11916	12652	7456	4771	موارد الاقتراض الخارجي	
9533	9278	7331	6768	11126	موارد الاقتراض الداخلي	
902-	1504-	1310-	7260	2447	جملة موارد الخزينة الأخرى	2
200	150	150	218	159	استخلاص أصل القروض	
-1102	-1654	-1460	7042	2288	موارد خزينة أخرى	
23490	19690	18673	21485	18343	جملة تكاليف الخزينة	
15793	9806	10025	11097	7398	جملة تسديد أصل الدين	1
6672	4272	4473	6144	4290	تسديد أصل الدين الخارجي	
9121	5534	5552	4952	3108	تسديد أصل الدين الداخلي	
7497	9784	8548	9894	10400	تمويل العجز باعتبار الهبات والتخصيص والمصادرة	2
200	100	100	494	545	قروض و تسبقات الخزينة الصافية	3



- 
- إطار الميزانية متوسط المدى
  - جدول التوازنات العامة لميزانية الدولة
  - جدول عمليات تمويل الميزانية